



## القسم الثاني

### دعم القرار في القضايا التنموية للنهوض بالمجتمع

- الأداء الاقتصادي
- الأمن الغذائي في مصر
- مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل
- المواطن والعدالة الاجتماعية
- الصحة
- الظواهر المجتمعية والتغيرات القيمية
- نحو توثيق برامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي في مصر



## الأداء الاقتصادي :



مما لاشك فيه أن الثورات التي شهدتها مصر على مدار الأعوام الأخيرة، والتي أسفرت عن تحولات سياسية وما ترتب عليها من مظاهرات وعدم استقرار في الشارع المصري كان له تأثير مباشر على الاقتصاد وقطاعاته المختلفة، ومن هنا كان من الضروري دراسة وتقييم الأداء الاقتصادي، والتطرق إلى الاستثمار وكيفية تشجيعه وتوسيع نطاقه، وأخيرًا دراسة الأسواق والتقلبات التي قد تحدث في الأسعار.

### • تقييم أداء الاقتصاد المصري:

تصدرت قضية تقييم أداء الاقتصاد المصري أجندة عمل المركز وأصبحت من أهم أولوياته وبشكل

تحتل القضايا التنموية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية الصدارة على أجندة عمل الحكومة في الوقت الراهن بعد استقرار الأوضاع السياسية في الآونة الأخيرة. وانطلاقًا من دور المركز في دعم اتخاذ القرار فقد تم تناول العديد من القضايا ذات الأولوية لدفع مسيرة التنمية في مصر، حيث مثل الأداء الاقتصادي ركنا أساسيا من أركان عمل المركز لما له من تأثير بالغ على تقدم الدولة في كافة المجالات، مع التركيز على أهم السبل المطروحة لتحسين وتشجيع الاستثمار وضبط الأسواق.

كما تم تناول عدد من القضايا ذات الأهمية لما لها من تأثير بالغ على المجتمع ككل مثل قضية الأمن الغذائي، بالإضافة إلى تسليط الضوء على منظومة التعليم واحتياجات سوق العمل من أجل مواجهة مشكلة البطالة ورفع معدلات التشغيل، وأهم المشكلات التي تواجه قطاع الصحة وكيفية التصدي لها. وعلى الجانب الآخر، فقد تم التطرق إلى عدد من القضايا الاجتماعية المتمثلة في تحقيق العدالة الاجتماعية، بالإضافة إلى دراسة عدد من الظواهر المجتمعية والتغيرات التي طرأت على منظومة القيم في الآونة الأخيرة.

كما يحرص المركز على توفير بيانات محدثة عن اقتصاديات الدول الناشئة والمتقدمة، من خلال إعداد نشرة شهرية بعنوان **”اتجاهات الاقتصاد“** والتي تستعرض أهم الموضوعات الاقتصادية المثارة على الساحة العالمية، إلى جانب عرض وتحليل مجموعة من مؤشرات أسواق المال والنقد، وأسواق السلع، وأخيرا أهم المؤشرات الكلية.



وعلى صعيد الاهتمام الدائم برصد آراء المواطنين وثقة المستهلكين في الأداء الاقتصادي باعتباره أحد المؤشرات الهامة التي يمكن من خلالها تقييم الوضع الاقتصادي، قام المركز بإصدار مؤشر **”ثقة المستهلك في الأداء الاقتصادي“** وهو مؤشر شهري - وكان عام ٢٠٠٥ هو بداية إصداره - يعتمد على نتائج استطلاع رأي يتناول دراسة أحوال البلاد الاقتصادية، ويهدف إلى قياس مدى تفاؤل أو

خاص في أعقاب الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٤ ودخول الاقتصاد في حقبة جديدة رامية إلى تحقيق الاستقرار، يقوم المركز في هذا الإطار بإعداد تقرير بعنوان **”مستقبل الاقتصاد المصري في المدى المتوسط ... تقييم البدائل الإنمائية باستخدام نموذج متعدد القطاعات“** والذي يعتمد على نموذج اقتصادي، بهدف اختبار السياسات الإنمائية للحكومة في مجالي الاستثمار المحلي والأجنبي، وذلك لدعم صانع القرار في صياغة وتقييم الأهداف والسياسات الاقتصادية المختلفة.

وفي ظل السعي نحو توفير بيانات ومؤشرات عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي والتنافسي لمصر مقارنة بغيرها من دول العالم، جاء التقرير الذي يُعده المركز بدورية نصف سنوية بعنوان **”الأداء الاقتصادي والاجتماعي المقارن لمصر مع بعض دول العالم“**، بهدف توفير مجموعة من المؤشرات لمتخذي القرار ومجتمع رجال الأعمال تتعلق بمكانة مصر بين دول العالم، والتي من بينها مؤشرات **(الأداء الاقتصادي، البنية التكنولوجية، السكان، التنمية، الصحة)**، بالإضافة إلى قدرتها على جذب الاستثمارات وتوفير بيئة أعمال قادرة على منافسة العديد من الأسواق الناشئة.

ويتم إصدار نشرة ربع سنوية بعنوان **”متابعة أداء أسواق المال العالمية والعربية والمحلية“** لمتابعة موقف الأزمة المالية العالمية في مختلف دول العالم، كما تقوم على رصد التغيرات التي طرأت على أسعار السلع العالمية ومؤشرات أسواق المال في مصر والدول العربية والدول المتقدمة، بالإضافة إلى عرضها لتحليل أسعار صرف العملات، وأسعار السلع الإستراتيجية (البترو - المعادن - السلع الزراعية). كما قام المركز بإعداد تقرير **”الدين العام المحلي والاستدامة المالية في مصر“** الذي يقوم بتحليل الوضع المالي للاقتصاد المصري، وأداء بعض المؤشرات الهامة التي يستدل بها على وضع الدين العام المحلي، وذلك بهدف التعرف على أبعاد الاستدامة المالية على نحو يمكن من محاولة لرسم دور الدولة خلال المرحلة المقبلة وتحديد الموارد المتاحة لهذا الدور. وفي هذا الإطار يحرص المركز منذ عام ٢٠٠٥ على إعداد مؤشر ربع سنوي بعنوان **”أداء الاقتصاد المالي“** بهدف قياس اتجاهات أداء الاقتصاد المالي على أساس ربع سنوي، ودعم اتخاذ القرار بمؤشرات تقيس تطور أداء الاقتصاد المالي المصري.

تشاؤم المستهلكين إزاء تلك الأوضاع، والتوقعات الخاصة بالمسار الاقتصادي في الأجل القريب الذي يؤثر على قرارات المستهلكين الإنفاقية والادخارية، مما يمكن متخذ القرار من صياغة مجموعة من السياسات التي من شأنها تعزيز ثقة المستهلك المصري.

وقد تم عرض تطور هذا المؤشر خلال السنوات العشر الماضية ضمن موجز سياسات **”نحو تعزيز ثقة المستهلك المصري في الأداء الاقتصادي“** والذي يتناول أيضاً متابعة سلوك ثقة المستهلكين في الأداء الاقتصادي في مصر وارتباطه بالمؤشرات الاقتصادية مثل معدلات التضخم والبطالة وأسعار الصرف، والأحداث السياسية التي تمر بها البلاد من عدم استقرار أمني وسياسي، وذلك بهدف التوصل إلى مجموعة من السياسات الرامية إلى دعم متخذي القرار في هذا المجال.

وبالتوازي، قام المركز بإعداد نشرة شهرية بعنوان **”ملامح الاقتصاد في مصر والعالم“** لاستعراض مجموعة من المؤشرات والتقارير الاقتصادية، بالإضافة إلى رصد أخبار الاقتصاد المصري، لتنتهي بعرض وتحليل عدد من مؤشرات أسواق المال والنقد وأسواق السلع في مصر والاقتصاديات المتقدمة والناشئة.

اقترحت عددًا من الحلول بهدف جذب المستثمرين وتهيئة المناخ المناسب لإقامة المشروعات، وقد جاءت هذه الدراسة في إطار الاستعداد لمؤتمر شركاء التنمية.

كما يأتي تقرير **”واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر والدروس المستفادة من التجارب الدولية“** ليلقي الضوء على اتجاهات وتطور الاستثمار الأجنبي المباشر محليا وعالميا، وتقييم بيئة الأعمال في مصر ومقارنتها ببعض الدول العربية، وفي السياق ذاته صدر موجز سياسات حول **”سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر“** للتعرف على بيئة الأعمال في مصر، والدروس المستفادة من واقع التجارب الدولية من أجل تهيئة بيئة الأعمال وجعلها بيئة جاذبة للاستثمارات.



وفي ظل التحديات التي تواجه الوضع المالي للاقتصاد المصري وبوجه خاص فيما يتعلق بتفاقم العجز الكلي يجب الاهتمام بأزمة الزيادة السكانية التي عانت منها مصر في السنوات الأخيرة وما لها من مردود سيء على الاقتصاد المصري وبوجه خاص في ظل عجز الموازنة ومحدودية الموارد، وهنا يأتي موجز سياسات **”آليات إدارة أزمة الزيادة السكانية“** ليتناول أزمة الزيادة السكانية وتأثيراتها المتعددة على الموارد المحدودة مما يهدد الأمن القومي وبقاء وسلامة كيان الدولة، كما يقوم ببحث آليات تحجيم هذه الأزمة ووضع حلول لها قبل مزيد من التفاقم.

#### • الاستثمار:

يلعب الاستثمار بشكل عام دورا هاما في عملية التنمية الاقتصادية بما يوفره من قيمة مضافة للاقتصاد الوطني وتشغيل للعمالة في مختلف المجالات، فضلا عن أن جذب الاستثمارات الخارجية لتوظيفها في الداخل يساعد على دعم القدرات التنافسية للمؤسسات المحلية في مواجهة الشركات العالمية.

وفي هذا السياق قام المركز بإعداد دراسة حول **”معوقات وفرص الاستثمار في مصر“** والتي ساهمت في تحديد مجموعة من المعوقات التي تواجه الاستثمار، كما

### • ضبط الأسعار والأسواق:

يُعد عدم الاستقرار في أسعار السلع وتقلباته من أهم العوامل التي تؤثر على رضا المواطنين، وفي ظل صدور قرار حكومي بزيادة أسعار الغاز الطبيعي، تم إجراء استطلاع لرأي أرباب الأسر المصرية حول **”مدى توفر بعض السلع الأساسية ومدى استقرار أسعارها“** لمعرفة آرائهم في هذا القرار، وكذلك التوصل إلى رؤيتهم حول مدى توفر بعض السلع الأساسية، ومدى التغير في أسعارها.

واستمراراً لدور المركز في رصد ومتابعة الأسعار ومدى توفر الاحتياجات الأساسية وأثرها على السوق المحلي، وتأثيرها على حياة المواطن المصري في محافظات الجمهورية، يتم إعداد تقرير بعنوان **”الأسعار والاحتياجات الأساسية في ظل الأحداث الحالية“** لرصد الأسعار المحلية لأهم السلع، ورصد مستوى المعروض منها بالأسواق المحلية وتحديد الفجوات بين العرض والطلب على تلك السلع لسدها وتفادي حدوث الأزمات الطارئة.

وعلى صعيد الدور الهام الذي تلعبه المجمعات الاستهلاكية في مواجهة الزيادة المتلاحقة في الأسعار، وذلك من خلال توفير السلع للمستهلكين بأسعار منافسة لأسعار



## الأمن الغذائي في مصر:



تعتبر قضية الأمن الغذائي وعدم كفاية الإنتاج الزراعي للحاجات الاستهلاكية من أهم القضايا التي تواجه المجتمع المصري لما لها من تأثيرات مباشرة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية وما يرتبط بها من قرارات ومسارات تنموية، ليتجلى الدور الذي يقوم به **”مرصد الغذاء المصري“** - والذي أنشئ بالتعاون مع برنامج الغذاء العالمي - في رصد حال الأمن الغذائي للأسر المصرية الفقيرة، والوقوف على درجة تشوه الأسعار في الأسواق، وتحليل تأثير النمط السائد لها على القدرة الشرائية للأسر. وتصدر عن المرصد منذ عام ٢٠١١ نشرة ربع سنوية تهدف إلى توفير أدوات لمتابعة وتقييم موقف قائمة من الحاصلات

وفي معرض اهتمام المركز بالإنداز المبكر للضغوط التضخمية التي يمكن أن تحدث نتيجة لارتفاع أسعار سلة السلع، فقد حرص المركز منذ عام ٢٠٠٩ على إصدار نشرة شهرية بعنوان **”الرقم القياسي العالمي لأسعار السلع“** والتي تقدم الرقم القياسي العالمي كأحد المؤشرات الهامة لقياس النشاط الاقتصادي من خلال عرض تغيرات الأسعار لأهم السلع المكونة لهذا الرقم. وفي إطار حرص المركز على الرصد الدوري لأسعار السلع يأتي دور **”الموقع الإلكتروني للأسعار المحلية والعالمية للسلع الزراعية“** الذي يقوم برصد أسعار هذه السلع على المستويين المحلي والعالمي، والذي يحرص المركز على تحديثه بصفة مستمرة.

وعلى صعيد السعي نحو توفير فرص تصديرية جديدة قام المركز بإصدار نشرة شهرية بعنوان **”أسواق تصديرية للسلع المصرية“** لتستعرض أهم المعلومات التي يهتم بها المصدر المصري عن الدولة محل الدراسة، كما توضح أهم المؤشرات الاقتصادية للدولة المراد التصدير لها، بالإضافة إلى أهم السلع الواعدة لهذه الدولة مما يساهم في فتح أسواق خارجية جديدة للسلع المصرية.



إلى التعرّف على رؤيتهم لمدى توافر وجودة الخبز في ظل النظام الجديد لتوزيع الخبز المدعم.

وفي إطار البرامج متوسطة المدى التي ترسمها الحكومة للتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، فإن الحكومة تستهدف وضع برنامج قومي للوجبة المدرسية يُتيح لتلاميذ المرحلة الابتدائية الحصول على وجبة غذائية جافة ومتكاملة، لذا أصبح من الضروري توفير دراسة تحليلية عن منظومة التغذية المدرسية في مصر بما يمثل الأساس اللازم للتخطيط للبرنامج القومي للتغذية المدرسية. وعليه، فقد قام المركز بإعداد دراسة بعنوان **”منظومة التغذية المدرسية في مصر“** بهدف التعرض لنظرة شاملة عن التغذية المدرسية حول العالم، من خلال دراسة التجارب الدولية في هذا الشأن لعدد من الدول التي تشابه الوضع المصري **(من حيث المستوى الاقتصادي، وعدد السكان)** للخروج بالدروس المستفادة من التجارب القابلة للتطبيق، كما ينطوي الأمر على دراسة منظومة التغذية المدرسية في مصر في كل من المدارس الحكومية التابعة لوزارة التربية والتعليم والمعاهد الأزهرية لتوفير الأساس لتحليل تلك المنظومة، ومن ثم الوقوف على مواطن القوة والضعف بها، لتنتهي الدراسة بصياغة عدد من التوصيات التي من شأنها تحسين المنظومة.

الزراعية والسلع الغذائية الرئيسة محل اهتمام المواطن، إضافةً إلى بناء أدوات للإنذار المبكر تساهم في التنبؤ بالأزمات الغذائية المستقبلية، سواءً كانت محلية أو عالمية المنشأ، وبالتالي فهي نشرة تستهدف صانعي السياسات وشركاء التنمية من خلال تقديم بيانات مُحدثة وتحليل لحال الأمن الغذائي في مصر، للمساهمة في صياغة سياسات رصينة.

وفي إطار اهتمام حكومات ما بعد الثورة بالآليات التي تساعد في توفير الغذاء للمواطن لاسيما لمحدودي ومتوسطي الدخل، قام المركز بإعداد تقرير بعنوان **”مدى توافر الغذاء للمواطن المصري وتقييم أداء المجمعات الاستهلاكية“** بهدف عرض مؤشرات لتقييم وضع الأمن الغذائي في مصر، بالإضافة لتقييم أداء المجمعات الاستهلاكية من خلال عرض لأهم التحديات التي تواجه تلك المجمعات، مع عرض مجموعة من التوصيات المقترحة لتفعيل دورها. كما قام المركز بإجراء استطلاعين لرأي أرباب الأسر المصرية بمحافظة بورسعيد حول **”تقييم أرباب الأسر المصرية في محافظة بورسعيد للمنظومة الجديدة لتوزيع الخبز“**، حيث سعى الاستطلاع الأول إلى معرفة مدى رضا أرباب الأسر عن جودة وتوفر الخبز البلدي المدعم قبل تطبيق المنظومة الجديدة لتوزيع الخبز، كما هدف الثاني

## مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل:

يُعد قطاع التعليم من أكثر القطاعات التي تضررت وتعرضت للإهمال والفساد، وتعتبر قضية تغيير وتطوير المنظومة التعليمية بأكملها (تعليم أساسي وفني وجامعي) من الأمور الملحة لما لها من آثار عميقة على المجتمع بشكل عام وسوق العمل والقضاء على ظاهرة البطالة بشكل خاص، حيث يعتبر التعليم أحد أهم الركائز في النهوض بالمجتمع وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، وحجر الزاوية في إحداث التنمية البشرية.

وفي إطار تقييم سياسات التعليم قبل الجامعي تم إعداد دراسة بعنوان "تقييم سياسة مجانية التعليم قبل الجامعي وأثرها على جودة مخرجات العملية التعليمية" للتعرف على أثر مجانية التعليم على جودة مخرجات العملية التعليمية، كما حددت الدراسة المشكلات الناتجة عن قصور تطبيق سياسة مجانية التعليم وتأثيرها على كفاءة وجودة العملية التعليمية بجميع عناصرها (المدرسة - المعلم - المنهج) من حيث عدم قدرتها على إنتاج مخرج متواءم مع الاحتياجات التنموية للدولة. كما تطرقت هذه الدراسة إلى فكرة الدعم الجزئي للتعليم وإمكانية توجيه

المردود منه لتطوير المدارس التجريبية وضمان معايير جودة المدارس الحكومية، مع إلقاء الضوء على التجارب الدولية الناجحة في التعليم مثل التجربة الماليزية، وانتهت الدراسة بعدد من التوصيات سعياً للوصول إلى بيئة تعليمية أفضل في مصر.

وفي ظل المخاطر المترتبة على عزوف الطلاب عن تعلم مجالات بعينها مثل العلوم والرياضيات مما له من تأثير سلبي على المجالات التكنولوجية الواعدة، تم إعداد دراسة "مستقبل بناء القاعدة العلمية لمصر في مجالات العلوم والرياضيات باستخدام نموذج محاكاة ديناميكية النظم" والتي تهدف إلى استخدام نموذج ديناميكيات النظم لاختبار أثر عدد من السياسات المقترحة (من واقع التجارب الدولية الناجحة والاستعانة بالخبراء من وزارة التربية والتعليم) على زيادة اهتمام الطلاب في المرحلة ما قبل الجامعية بمواد العلوم والرياضيات، وذلك للتوصل إلى عدد من التوصيات المبنية على أسس علمية لعلاج هذه المشكلة.

وفي إطار حرص المركز على رصد ومتابعة أهم المشكلات التي تظهر مع بدء العام الدراسي، تم إعداد تقرير رصد ميداني "لمتابعة استعدادات بدء العام الدراسي

وفي السياق ذاته يحرص المركز منذ عام ٢٠٠٥ على إصدار مؤشر شهري بعنوان **”اتجاهات الطلب في سوق العمل“** لرصد احتياجات سوق العمل من خلال تقدير حجم الطلب في سوق العمل والتعرف على المهن والتخصصات الأكثر طلباً فيه، وذلك بالاعتماد على قاعدة بيانات إعلانات الوظائف المطلوبة في الصحف القومية.

وانطلاقاً من أهمية دور المجتمع المدني في بناء قدرات الشباب وتأهيله لسوق العمل، فقد تم إعداد دراسة بعنوان **”دور المجتمع المدني في تأهيل الشباب لسوق العمل“** بهدف إلقاء الضوء على الدور الذي تلعبه الجمعيات الأهلية في تأهيل الشباب لسوق العمل، من خلال دراسة التجارب الدولية، وكذلك إجراء مقابلات مع بعض الجمعيات التي تعمل في مجال تأهيل الشباب.

وفي إطار الارتقاء بمنظومة التعليم الفني، قام المركز بإعداد موجز سياسات بعنوان **”من أجل مشاركة فعالة لأصحاب الأعمال في تطوير التعليم الفني في مصر“** الذي ألقى الضوء على أهمية مشاركة القطاع الخاص وأصحاب الأعمال في تطوير التعليم الفني، بشكل مباشر من خلال التعرف على التخصصات المطلوبة بشكل آني، والاستجابة السريعة للتغيرات الهيكلية في سوق العمل وأنماط الإنتاج.

**وأهم المشكلات**“ بهدف المعاشية اليومية للوضع الراهن للاستعداد لبدء العام الدراسي في ظل وجود بعض المخاوف والمشاكل التي يعاني منها أولياء الأمور، كما يتضمن التقرير رصدًا لأسعار مستلزمات الدراسة والمواد الغذائية اللازمة للأطفال بالمدارس، وأخيراً تطرق إلى مقترحات المواطنين لتحسين العملية التعليمية.



ومن هنا أصبح من الضروري دراسة اتجاهات سوق العمل المصري ومتطلباته مستقبلاً، وقد تجلى ذلك من خلال تقرير **”اتجاهات سوق العمل بعد ثورة ٢٥ يناير“** الذي يهدف إلى التعرف على اتجاهات سوق العمل المصري بعد الثورة من خلال تحليل تطورات، وتقييم الخبراء لهذه التطورات، والتعرف على آرائهم في مستقبله في ضوء تغير خريطة سوق العمل عالمياً.

## المواطن والعدالة الاجتماعية :

تُعد قضية العدالة الاجتماعية من القضايا ذات الأولوية التي تشهد جدلاً واسعاً في مصر، باعتبارها أحد أهم المطالب الرئيسة التي انبثقت عن ثورتي ٢٥ يناير ٢٠١١ و٣٠ يونيو ٢٠١٣، ومن هنا يأتي دور الدولة في ضرورة تحقيق العدالة الاجتماعية ورفاهية الإنسان ورفع مستوى معيشتهم إلى جانب توفير الأمن للمواطنين.

وحرصاً على أهمية تحقيق التناغم بين خطط الحكومة على كافة الأصعدة الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية من ناحية وأولويات القطاعات العريضة من المواطنين من ناحية أخرى، فقد حرص المركز منذ عام ٢٠٠٥ على إعداد تقرير شهري بعنوان **”رصد احتياجات المواطن المصري“**، بهدف المساهمة في تعزيز الثقة بين متخذ القرار والمواطن المصري، وذلك نتيجة للصلة الوثيقة بين احتياجات ومشكلات المواطنين من جهة وسياسات وبرامج الحكومة من جهة أخرى، حيث يتيح التقرير الفرصة للمواطنين لتحديد مشكلاتهم واقتراح حلول ملائمة لها، مما يساعد متخذ القرار على الوصول إلى أفضل الحلول.

وفي إطار قيام المركز بدوره كحلقة وصل بين المواطن والحكومة، وتحقيقاً لمبدأ العدالة الاجتماعية، فقد تم خلال

وانطلاقاً من أن التشغيل كثيف العمالة يعد أحد المداخل الرئيسة لتوليد مزيد من فرص العمل اللائقة، وبناء القدرات المحلية، والتخفيف من حدة الفقر وتحقيق توزيع أفضل للدخل يأتي موجز سياسات **”التشغيل كثيف العمالة: الدروس المستفادة من التجارب الدولية“** لدراسة تجارب عديد من الدول التي نفذت برنامج التشغيل كثيف العمالة والتي يمكن الاستفادة منها عند تطبيق برامج للاستثمار في هذا المجال، والوصول إلى أهم الأساليب التي تتماشى مع مصر من أجل تطبيق هذه البرامج، وذلك حتى يمكن معالجة مشكلة البطالة في مصر وخاصةً بين الشباب، والتغلب على مشكلة الفقر ونقص الخدمات في بعض المناطق المحرومة وخاصة المناطق الريفية.



وفي ظل ظهور مشكلة اجتماعية جديدة وهي الصعوبات التي تواجه مشروع "التاكسي الأبيض" الأمر الذي يهدد استمرارية المشروع، فقد قام المركز بدراسة أهم الحقائق الخاصة بالمشروع، والمشكلات التي يواجهها، وصياغة عدد من المقترحات للحل مع تحديد الجهات المعنية والمدى الزمني اللازم للتطبيق.

وعلى صعيد الاهتمام بدور ومكانة المرأة في المجتمع كأحد أهم متطلبات تحقيق العدالة الاجتماعية، تم إعداد استطلاع رأي بعنوان "استطلاع رأي المواطنين حول دور ومكانة المرأة في المجتمع المصري" بهدف التعرف على تصور المواطنين لطبيعة دور المرأة ومكانتها في المجتمع، وكذلك اتجاهاتهم نحو تقلد المرأة لبعض المناصب القيادية. وفي ظل السعي لمكافحة الفقر ورفع مستوى المعيشة وتوفير حياة كريمة للمواطنين، تم تناول ظاهرة العشوائيات باعتبارها من أكثر القضايا الهامة المطروحة على الساحة وذلك لما لها من انعكاسات اقتصادية واجتماعية وأمنية تهدد أمن واستقرار المجتمع، حيث قام المركز بإعداد تقرير معلوماتي بعنوان "المناطق العشوائية في مصر: حقائق وأرقام" بهدف تسليط الضوء على هذه الظاهرة من حيث التعريف وأسباب النشأة والوضع الراهن

عام ٢٠١٤ افتتح "منظومة الشكاوى الحكومية" والتي تهدف إلى تلبية مطالب واحتياجات المواطنين، ووضعها في مقدمة أولويات الحكومة، بما يساهم في رفع كفاءة الجهاز الإداري للدولة. والجدير بالذكر أن المركز يختص بإدارة شكاوى المواطنين بدءاً من مرحلة تلقي الشكاوى وتوجيهها إلى جهات الاختصاص ومتابعة الحلول التي يتم تقديمها، وانتهاءً بتسجيل ردود أفعاله وتقييمه للمنظومة.

كما تجدر الإشارة إلى الدور الذي يقوم به "مرصد أحوال الأسرة المصرية" - والذي بدء أعماله منذ عام ٢٠٠٩ - من خلال تقديم صورة دقيقة عن الأحوال المعيشية للأسرة المصرية من إنفاق ودخل وتعليم وصحة وتشغيل.....، في محاولة لمعرفة أثر التغيرات الخارجية والداخلية على نمط حياة المواطنين في مختلف النواحي الاقتصادية والاجتماعية، حيث يتم إجراء مسح ميداني بشكل سنوي بهدف التعرف على إدراك الأسرة المصرية لتطورات أسعار السلع والخدمات خلال الشهر السابق للمسح، بالإضافة إلى التعرف على آثار هذه التطورات على الأنماط الاستهلاكية للأسرة المصرية، مع الإشارة إلى كيفية مواجهة الأسر المصرية لظاهرة ارتفاع الأسعار.

للمناطق العشوائية في مصر مع التركيز على المناطق غير الآمنة، بالإضافة إلى الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في تطوير العشوائيات.

ولا يمكن إغفال دور المجتمع المدني عبر الجمعيات والمؤسسات الأهلية في النهوض بالمناطق الفقيرة من خلال تحسين البنية التحتية، وعليه فقد قام المركز بإعداد دراسة بعنوان **”متابعة وتقييم دور الجمعيات الأهلية في المساهمة في تطوير البنية الأساسية للمناطق الفقيرة“**

بهدف دعم الشراكة بين جهود الجمعيات الأهلية والدولة نحو تنمية البنية التحتية للمناطق الفقيرة والعشوائية، وتساعد هذه الدراسة متخذ القرار في إمكانية الاعتماد على حشد الجمعيات الأهلية للتبرعات والجهود التطوعية عند تخصيص الاعتمادات المالية الخاصة بالإسكان والمرافق، كما تتناول تقييماً لأداء تلك الجمعيات الأهلية ومدى كفاءتها في تحسين مستوى معيشة المواطنين.

كما قام المركز بإعداد مسح ميداني بعنوان **”الحساب القومي لتنظيم الأسرة - إنفاق الجمعيات الأهلية على أنشطة تنظيم الأسرة“** بالتعاون مع مؤسسة فورد الأمريكية، بهدف إمداد متخذي القرار بالمشورات المالية عن برنامج تنظيم الأسرة في مصر، مما يساعد في توجيه عملية التخطيط الاستراتيجي الخاصة بتنظيم الأسرة.



## الصحة:

لاشك أن حق المواطن في الحصول على الرعاية الصحية أصبح أحد الأركان الرئيسة لتحقيق العدالة الاجتماعية، ومظهرًا أساسيًا لحضارة المجتمع، وعنصرًا هامًا



## الظواهر المجتمعية والتغيرات القيمية :

السمات المميزة للشخصية المصرية في الوقت الحالي، بعضها أصيل والبعض الآخر تم استحداثه بعد الثورة.

وقد ترتب على التغيرات التي طرأت على الشخصية المصرية في الآونة الأخيرة تجلي عدد من الظواهر المجتمعية اللافتة للنظر، فعلى سبيل المثال تنامت ظاهرة انتشار العبارات والرسوم المسيئة على جدران المباني والمنشآت في كافة أنحاء البلاد، وفي هذا الصدد تم إعداد موجز سياسات بعنوان **”ظاهرة العبارات المسيئة على الجدران: الأسباب**

**وآليات المواجهة”** الذي تناول هذه الظاهرة وبدايتها في مصر، ثم تطرق إلى الإجراءات الحكومية وكذلك المبادرات الحزبية والفردية التي تمت لمواجهتها، وردود الفعل تجاه هذه الإجراءات، بالإضافة إلى الإشارة إلى بعض التجارب الدولية في محاولة مواجهة هذا النوع من التلوث البصري، وأخيرا تم عرض لأهم التوصيات المقترحة في هذا الإطار.

ومن تلك الظواهر أيضاً ظاهرة الإلحاد، حيث ظهرت مجموعات من الشباب **”الملحدون”** الذين يعلنون عن قناعتهم الراضة للدين عبر شبكات التواصل الاجتماعي، وفي هذا السياق تم إعداد ورقة سياسات بعنوان **”الملحدون في مصر”** بهدف إلقاء الضوء على مجتمع الملحدون في مصر وخصائصه، واحتمالات وقوع مصادمات قد تؤدي إلى فتنة

للقيم أهمية كبيرة بالنسبة للفرد والمجتمع، فهي بالنسبة للفرد تمثل إطاراً مرجعياً يحكم تصرفاته، كما أنها تمكنه من مواجهة الأزمات، فهي تحدد للفرد السلوك وترسم مقوماته، أما على صعيد المجتمع فهي تحافظ على تماسكه وتحدد أهدافه ومثله العليا لممارسة حياة اجتماعية سليمة .

وفي ظل التحولات والتغيرات التي طرأت على المجتمع المصري في الآونة الأخيرة، أعد المركز دراسة بعنوان **”ملامح التغير في الشخصية المصرية بعد ٢٥ يناير ٢٠١١”** والتي اختبرت مجموعة من الفرضيات البحثية تم بناؤها على مشاهدات الباحثين للواقع المصري بعد ٢٥ يناير، وما صاحبه من تغيرات ظهرت على الشخصية المصرية، وذلك بالاعتماد على استطلاع لرأى المواطنين في هذا الشأن. وتأتي أهمية هذه الدراسة في الوقت الراهن في كونها أداة لتبصر متخذ القرار بأبعاد وملامح الشخصية المصرية الجديدة حتى يتسنى له التوافق مع توقعات المواطنين من ناحية، وتقويم بعض عناصر الخلل في الشارع المصري من ناحية أخرى. وقد خلصت نتائج الدراسة إلى وجود مجموعة من



التي تصف الوضع الراهن لهم، والتغيرات التي طرأت على خصائصهم بعد الثورة، بالإضافة إلى دراسة الإطار التنظيمي لأوضاعهم في مصر.

وفي إطار التعرض لأهم المشكلات التي تواجه المجتمع المصري تجدر الإشارة إلى مشكلة انتشار القمامة التي لم تعد تؤثر فقط على الشكل الجمالي للشوارع بل لها تأثير سلبي على صحة المواطن المصري، لذا قام المركز بإعداد ورقة سياسات بعنوان **”خطوات نحو حل مشكلة القمامة في مصر“** بهدف تقديم بعض التوصيات التي من شأنها تعظيم الاستفادة من المبادرة القومية لفصل المخلفات من المنبع، من خلال تفادي المعوقات التي قد تواجهها عند التطبيق على أرض الواقع إضافة إلى اقتراح بعض الاجراءات المكتملة لضمان نجاح المبادرة.

وسعيًا لبناء مجتمع قيمي وإعادة إحياء القيم التي تراجعت وأسفرت عن وجود ظواهر دخيلة على المجتمع المصري، تأتي ضرورة الاهتمام بالمنظومة التعليمية باعتبارها من أهم العناصر التي تؤثر في منظومة القيم وذلك من خلال ما تغرسه من مبادئ وأخلاقيات في نفوس الطلبة، وعليه فقد تم إعداد ورقة سياسات بعنوان **”مستقبل منظومة القيم في مصر: منظومة التعليم“** والتي تناولت المفاهيم المختلفة

دينية داخل المجتمع المصري، وذلك بناء على عدد من المقابلات التي أجريت مع خبراء أكاديميين وناشطين من شباب الملحدين، بالإضافة إلى تحليل محتوى منشوراتهم وصفحاتهم على الفيس بوك. وقد عقد المركز ورشة عمل بعنوان **”التصدي لموجات الإلحاد في مصر“** وقد تم دعوة ليف من علماء الدين الإسلامي والمسيحي والخبراء المختصين لمناقشة هذه الظاهرة.



وتعد ظاهرة الباعة المتجولين من الظواهر الراسخة في التراث الشعبي والمصري، إلا أن التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها المجتمع المصري في الآونة الأخيرة كان لها تأثير كبير على تلك الظاهرة، لذا قام المركز بدراسة هذه الظاهرة من خلال إعداد ورقة سياسات بعنوان **”نحو تطوير سياسة متكاملة للتعامل مع الباعة المتجولين في مصر“**

للقيم وأهميتها بالنسبة للفرد والمجتمع، ثم تحليل الوضع الراهن لها في المنظومة التعليمية ودراسة التجارب الدولية في هذا الصدد، وتحديد عدد من النقاط الإيجابية والسلبية بالمنظومة التعليمية في إطار الرغبة في الارتقاء بمنظومة القيم. وفي هذا السياق تم عقد ورشة عمل بعنوان **”مستقبل منظومة القيم في مصر: منظومة التعليم وتأثيرها على القيم“** بهدف الاستفادة من آراء الخبراء والمتخصصين في هذا المجال للتوافق المبدئي على الإطار العام للقيم المرغوبة، لإثراء ورقة السياسات السابق ذكرها في محاولة للتوصل إلى عدد من السياسات المقترحة لتفعيل دور منظومة التعليم في النهوض بمنظومة القيم في المجتمع المصري، وأهم المخاطر التي تعترض تنفيذ تلك السياسات المقترحة وبدائل الحل، وتحديد طرق قياس متابعة وتقييم تنفيذ الإطار العام للتربية القيمة.

كما تم عقد عدة اجتماعات لمجلس الأمناء وذلك لاعتماد خطة ومنهجية العمل المستقبلية ولوضع خطة استراتيجية تواكب الرؤية الطموحة للمركز. وقد اعتمد المجلس خلالها نتائج أعمال عام ٢٠١٤، وكذلك خطة العام القادم ٢٠١٥، ومن أهم نتائج الأعمال:

#### ١. مشروع المعونات الخارجية:

تضمن رصد عدد من الاتفاقيات بين مصر وأوروبا وأمريكا وكندا وأستراليا وآسيا وكذلك مؤسسات التمويل الدولية، وذلك من خلال خطابات التفاهم المتبادلة، والتشريعات المصرية الحاكمة في الحصول على المعونات، والخطوات التي تمت في إطار كل اتفاقية منذ بدايتها وحتى سريانها.

#### ٢. مشروع تحسين مناخ الاستثمار:

تضمن رصد مجموعة من الدراسات التي أُعدت عن مناخ الاستثمار في مصر منذ عام ١٩٨٢، وكذلك التشريعات المتتالية التي صدرت لتحسين مناخ الاستثمار، وجهود تيسير الإجراءات بالاستعانة بالنماذج الناجحة عالمياً، وكذلك تقارير عن مناخ الاستثمار والفرص الاستثمارية الكبرى بجمهورية مصر العربية.

#### ٣. مشروع تخفيض الدين الخارجي:

تمثلت تصنيفات الوثائق التي تم حصرها ضمن هذا المشروع في:

- وثائق المفاوضات مع المؤسسات والدول الدائنة لجدولة الديون.
- الوثائق الخاصة بالمفاوضات للإعفاء من جزء من الديون.
- بعض مؤشرات الدين الخارجي.
- وثائق تحديد حجم الإعفاءات وأثرها على الموازنة العامة وميزان العمليات الجارية.